كلية : الآداب

القسم او الفرع : / قسم الاجتماع

المرحلة: المرحلة الثانية

أستاذ المادة : أ. م . د . وفاء كاظم علي

اسم المادة باللغة العربية : مشكلات اجتماعية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : social problems

اسم المحاضرة الثامنة باللغة العربية: تكملة محاضرة منطلقات المشكلة الاجتماعية

اسم المحاضرة الثامنة باللغة الإنكليزية : Supplementation of the lecture on the premises of the social problem

محتوى المحاضرة الثامنة

تكملة محاضرة منطلقات المشكلة الاجتماعية

هذا من جانب ومن جانب آخر فقد التقت المجموعتان حول نقطة رئيسية وهي الفرد الذي يخرج عن المعايير والقيم الاجتماعية السائدة يعد في نظر المجتمع منحرفا ويخلق مشكلة اجتماعية . ولكن على الصعيد الآخر لم تعد المجموعتان من المنطلقات . ان المشكلات الاجتماعية تعد احد حوائل التغيير الاجتماعي السريع فضلا عن انكارها لأهمية العقل ووسائل الضبط الاجتماعية في ردعها او منعها لانحراف الفرد عن معايير وقيم مجتمعه ، او ان كل فرد يتعرض لمغريات الانحراف ويعيش ظروفا غير مرغوب فيها وبعدها مشكلة اجتماعية ، لكنه لا ينحرف اولا ينخرط مع الزمر الاجرامية أو يتأثر بما يدور حوله من انحرافات سلوكية وقيمية ، بل قد يكون متحصنا بتنشئة اجتماعية – خلقية رصينة أو يخضع لتحكم عقله فلا ينحرف ويذهب مع تيار الظرف السيء ، بل يلتزم بسلوك عقلاني رشيد . وهنا تبرز اهمية دور الأسرة والمدرسة في توجيه الفرد خلقيا وثقافيا ووطنيا . هذه النقطة لم اجدها في تفاسير المجموعتين من المنطلقات على الرغم من اهميتها في هذا الموضوع .

ومن اجل تبصير طلبة مادة المشكلات الاجتماعية اوضح لهم استخدام مفردة العلة الاجتماعية ، من قبل الباحثين الاجتماعيين الاول كان لوصف أحد امراض المجتمع وليس لفئة اجتماعية او جماعة اجتماعية معينة ، ثم استخدمت مفردة التفكك الاجتماعي ، لتوضيح الخلل الذي أصاب العمارة الاجتماعية (البناء الاجتماعي) او أصاب العمارة التنظيمية داخل مؤسسة رسمية لتبيان عدم تناسب او تساوق دور الفرد مع الموقع التنظيمي الذي يشغله . بعدها تم استخدام مصطلح « الصراع القيمي ، لتعريف المختصين بتناحر القيم فيما بينها وليس العمارة التنظيمية او إحدى الجماعات الاجتماعية بعدها جاء استعمال عبارة و السلوك المنحرف » لتعبر عن خروج الأفراد عن معايير المجتمع . اي وصف كل من يخالف آداب ونواميس مجتمعه وهذا التحديد لايشمل الصراع القيمي او عدم تساوق دور الفرد مع موقعه التنظيمي او أحد امراض المجتمع . أخيرا جاء استخدام مفردة « الوصم » التي عكست سلوكية فردية وليس جمعية او قيمية ، لكل من ينحرف عن قواعد المجتمع .

هذا التدرج الاستخدامي للمفردة المعبرة عن اشكالية اجتماعية لم تتم بمجرد الصدفة او خضوعا لمزاج ورغبة الباحث الاجتماعي بل اخذت تتقلص فتركت المجتمع يذهب الى العمارة التنظيمية ثم وصلت الى القيمة الاجتماعية ، بعدها الى السلوك الفردي واخيرا استقرت في الوصم الاجتماعي للفرد الواحد عن سلوك معين . هذه المنطلقات اذن عبرت الدقة التعبيرية والتوصيفية للباحث الاجتماعي عن حدود المشكل الاجتماعي اذ بدأ عن مدى واسع وانتهى بمركز ضعيف (الوصم او الكنية) .

اما على صعيد المنطلقات الثانية فإنها خضعت للنظريات الاجتماعية حسب ظهورها على الساحة الاجتماعية فبدأت باقدم نظرية وهي البنائية الوظيفية وانتهت باحدثها وهي المحافظين الجدد .

وعلى الرغم من الرصانة و المتانية عند كافة الرؤى والمنطلقات فأني اجد بعض النقائض وعلى الرغم من الرصانة والمثانة عند كافة الرؤى والمنطلقات فأني أجد بعض ا والهنات فيها - هاك مثال على ذلك – هناك بعض المشكلات تتبلور بسبب جمود القيم و غلاء المهور في المجتمع العربي ، اذ انه الاجتماعية السائدة في المجتمع وعدم قدرتها على مسايرة التطورات الحاصلة في المجتمع مثل تصاعد مذهل الأمر الذي خلق مشكلات عديدة منها تأخر في سن الزواج بالنسبة للذكور وتفاوت عمري بين المتزوجين من الذكور والأناث اذ يتزوج رجل متقدم بالسن من فتاة صغيرة السن وقد يكون الفارق العمري بينها أكثر من خمسة عشر عاما وذلك راجع الى قدرة المتقدم بالسن من الرجال على دفع مهرا عاليا . هذه المشكلة خلقتها قيمة اجتماعية لا تتساوق مع التطورات الحاصلة في المجتمع العربي (من ارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة في الاستهلاك الظاهري وتغير في نمط العيش الحضري والتقدم التكنولوجي المنزلي وما شابه . وهناك مشكلة يخلقها التغير الاجتماعي مثل اتخاذ القرار الاسري يتطلب من الاسرة العصرية المتعلمة أن يكون قرارها حول الشؤون الاسرية مدروسة ومأخوذة من قبل الزوج والزوجة ، بيد انه على الرغم من التحولات التربوية والاقتصادية بقي القرار الاسري بيد الزوج في الاسرة العربية لأن هذا التفرد مدعم من قبل القيم الاجتماعية السائدة في الاسرة العربية الممتدة – القديمة وهنا تحصل مشكلة اجتماعية اسرية ينعكس على تنشئة ابنائها ويعمل ايضا على اغراب دور آلام داخل اسرتها . مثل هذه المشكلات لم تتناولها المنطلقات التي أوردناها في هذا الفصل . ثم هناك مشكلة « الوساطة » في تعيين الموظفين داخل الاجهزة الديوانية (البيروقراطية) التي تعني استخدام العلائق القرابية او المكانية -- الاقليمية (داخل النسق الاداري الذي يتطلب التخصص العلمي او التقني او الفني والخبرة المسلكية لكن استخدام الوساطة » يسيء الى انجاز العمل ويربكه فضلا عن جعل

انجاز العمل الديواني غير مدروسا وظرفيا لا يخدم المصلحة العامة وهذه مشكلة ادارية – اجتماعية تنعكس على مصالح العامة والخاصة في المجتمع) .

وقد اجد من الطرافة ان اطرح ما وجده س . ن . استاد من انواع للمشكلات مشكلات متثانية (غير مفردة) وهذا الاهتمام الاجتماعية في المجتمعات المتحضرة وهي بلتقي مع اهتمامي فيما يخص الثنائيات في علم الاجتماع اذ وجد ما يأتي –

١ -التحرر والتسلط – حيث يتجه المجتمع المتحضر في مسيرته الانمائية نحو التحرر من ة رد الماضي وبالان ذاته يكون اصحاب القرار في البنية الفوقية معارضين للتحرر ومتمسكين باهداب الماضي وقيوده للمحافظة على مواقعهم السلطوية ونفوذهم وثروتهم انها حالة انشطارية مزدوجة

٢ -التغير والاستقرار - يميل المجتمع المتحضر في تطوره نحو الارتقاء الى مراحل افضل وأحسن والى الثورة الجذرية وهو يعيش في حالة من الاستقرار والركود . هذه الحالة القلقة تكشف عن عدم وضوح ودقة خطة ارتقائه والتصميم في تحقيق اهدافها

٣ -العقلانية والتوجه الثقافي – حيث يميل المجتمع الحضري في نموه نحو تحقيق الكفاءة التقنية وسيادة الفرد على نفسه والتحرر الذاتي من قيود الموروثات التقاليدية وبالوقت ذاته ليس له القدرة على التخلص من سيادة القيم والمعايير الاجتماعية الموروثة من اجيال سالفة (٤)

فهي إذن مشكلة مزدوجة بتعسر عليه الخروج منها لانها مضطربة تحتاج إلى جهود مضاعفة في التخلص من قيود الماضي اولا وهي مهمة شاقة جدا وبالوقت ذاته تحتاج الى جهد مفعم بروح معنوية تواقة للولادة الجديدة والانطلاق للامام بثقة عالية وأيمان راسخ دون تردد وهذه الحالة تتطلب غسل الذات من الآثار الماضوية لكسي يخرج الى عالم جديد بمظهر بتناسب مع المرحلة الجديدة . اخيرا هناك بعض التعاريف الخاطئة للمشكلة الاجتماعية متداولة في الأدبيات الاجتماعية العربية ، اجد من الواجب تبصير الطالب بها لكي لا يأخذها كسند او حقيقة مثل « المشكلة الاجتماعية هي كل صعوبة تواجه انماط السلوك السوية أو انحرافات تظهر في سلوك الافراد والجماعات . انها انحراف عن المعايير المتفق عليها في ثقافة من الثقافات او مجتمع من المجتمعات . كما انها خروج فرد عن المتعارف عليه من العادات والتقاليد والأعراف والسلوك جماعيا واجتماعيا .

وهناك تحديدا آخر استخدام التعارض او الوجه الآخر كما هو سائد أو قائم في المجتمع بعد مشكلة اجتماعية مثل الشيء ونقيضه ، فالنقيض عده الباحث مشكلة اجتماعية مثل اذا كـــــان الاستقرار في

مجتمع من هو الاساس فأن عدم الهجرة) يكون مشكلة وإذا كانت الصراحة والصدق من الامور المحبة إلى النفوس (السوية) فأن (النفاق) والرياء والكذب يكون انحرافا عن سواء السبيل . واذا كان البسر والتيسير في (المهور) من الأمور الواجبة دينيا واجتماعيا فأن التغالي فيها يعتبر خروجا على الوجوب الاجتماعي والالتزام الديني كذلك .

ثم هناك تعريف ثالث للمشكلة الاجتماعية مفاده هي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالما ان هذه القواعد تضع معاييرا معينة يكون الانحراف عنها مؤديا الى رد فعل واضح من الجماعة ، ومادام الأمر كذلك فأن المشاكل الاجتماعية تختلف في الزمان والمكان باختلاف الثقافات .